
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الأسباب والعوامل المحفّزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية

د. سعيد الحسين عبدولي –كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية– تونس

المقدمة:

لطالما مثلت الهجرة ظاهرة اجتماعية منذ أقدم العصور، حيث كانت ولا تزال مرتبطة بواقع الأفراد والجماعات وما يفرزه معيشهم من خصوصيات أملت عليهم ضرورة التفاعل معها سعيا إلى تحقيق التغير والحراك الاجتماعيين. وما يميّز القارة السمراء في هذا المجال كونها مثّلت مصدرا لهذه الهجرات، إذ توافد المهاجرون الأفارقة على الأمريكيتين وأطلقت عليهم عدة تسميات مثل "الأميركيين السود"، "الأفارقة الأميركيين" و "الأمريكيون الزنوج" وهم اليوم يمثلون أكبر الأقليات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية وثاني مجموعة عرقية بعد البيض. وقد ساهمت التحولات الطارئة على مكونات المجتمع الدولي وخاصة الدول في استمرار ظاهرة الهجرة ولو بخاصيات جديدة ونعني بذلك الهجرات غير الشرعية.

و مما يجدر ذكره–هنا– أن الهجرة غير الشرعية تمثّل واحدة من أبرز القضايا الدولية في وقتنا الراهن حتى أن بعض الدراسات صنفتها في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة. وأثارت عديد التساؤلات وصيحات الفزع من قبل أكثر من دولة أو منظمة دولية أو إقليمية و أقيمت من أجلها عديد المؤتمرات والدراسات والاتفاقيات الدولية وسنّت لأجلها عديد التشريعات من أجل الحدّ منها نظرا للآثار التي تخلفها وفي مقدمتها حالات الموت المتواترة والتي تعدّ بالآلاف.

من هنا فإنه من الأهمية بمكان أن نتساءل عن أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية: هل أن أسباب ذلك داخلية محضة أم نتاج جملة من التراكمات التي مسّت المجتمع الدولي بأسره؟ أم نتاج سياسات الداخل وفشل بعض التجارب التنموية؟ أو نتيجة حتمية لحالات الصراع والاقتتال الذي ميّز عديد البلدان الإفريقية؟ أم أن أسباب ذلك فردية محضة تفسّر بطموح الأفراد وتطلعاتهم لتحقيق الحراك؟ و بمنطق القياس الموضوعي هل أن يندرج التهجير في إطار الهجرة غير الشرعية؟

بهذا نفهم أن تنامي الهجرة غير الشرعية له ما يبرّره، فهي عالمية الطابع وقديمة العهد سواء في زمن الحرب أو السلم، ذلك أنه بالرجوع إلى جملة من القراءات المرجعية من برامج وتقارير وملفات ومؤتمرات دولية و وطنية، فضلا عن الإحصائيات والدراسات التي لها صلة بالظاهرة موضوع الدراسة، والتي قمنا بتثمينها بالمقابلات التي أجريناها مع بعض الذين خاضوا هذه التجربة في تونس، كلها تكشف تعدّد الأسباب والعوامل المحفّزة على تنامي الهجرة غير الشرعية وهو ما سنحاول إبرازه في هذه المقال من خلال التركيز على ملامح الظاهرة في القارة السمراء: فماهو تعريف الهجرة غير الشرعية؟ وفيما تتمثّل أبرز العوامل الدافعة لها؟

١. مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعني الهجرة في أبسط معانيها "حركة الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم أمنيا(١)"، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية و غير الشرعية. فالهجرة الشرعية تعرف بأنها:"الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة".

مثلما تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات و الفقر، الزلازل و الفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى(٢).

هذا و تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من الموضوعات المشتركة بين الداخل والخارج وتعني الإقامة غير الشرعية في بلدان أخرى بعد التسلل إليها برا أو بحرا مثلما تكون عبر طرق قانونية في البداية لتتحوّل فيما بعد إلى هجرة غير شرعية ومن معانيها أيضا الهجرة السرية، و تعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة. فهي مثلما يعرفها أحمد إسماعيل "هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد" (٣). في حين يعرّف "المهاجر غير الشرعي" بأنه "ذلك الأجنبي الذي يدخل بلداً غير بلده، بغير إذن من حكومتها، أو يبقى فيها بعد انتهاء تأشيرة دخوله"

وبناء على ذلك كله فإن الهجرة غير الشرعية تشمل إما الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يوفِّقون وضعهم القانوني. أو الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية (٤).

ومما يمكن التوصل إليه مما تم ذكره هو تعدد دلالات الهجرة بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية. فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا"، أما المصطلح المتداول فهو"الحرڨة" ومعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال" (٥).

٢. أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية في القارة السمراء:

٢,١ الأسباب الداخلية:

لا تزال القارة السمراء رغم مقدراتها الهائلة، تمثّل قطبا محوريا للأزمات في العالم، وهذه الأزمات رغم تجلياتها الآنية فإن أسبابها ضاربة في التاريخ وخاصة منذ المرحلة الاستعمارية وما سببته من تبعية شبه مطلقة للبلدان المتقدمة. ومن هنا فإن الهجرة غير الشرعية تعدّ واحدة من بين هذه الآفات التي سببتها مظاهر التوتّر في الداخل. وعليه فإنه من المشروعية بمكان أن ننظر في أهم الدوافع الداخلية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرية أو مثلما يصطلح عليه في شمال إفريقيا بال"حرقان"، وهو ما أمكن تبويبه وفق الآتي:

٢,١,١ البطالة:

تعد البطالة أهم السمات الرئيسية التي تعاني منها بلدان إفريقيا حيث بلغت النسبة أرقاما قياسية مفزعة في بعض الدول وخاصة الفقيرة منها. وما يميّز المجتمع الإفريقي من الناحية الديمغرافية كونه مجتمع شاب ويتصدّر مرتبة طلائعية في نسبة الولادات على المستوى العالمي، وفي هذا الإطار أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر عام ٢٠٠٩ أن ١٣% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ – ٢٤ يصبحون عاطلين عن العمل بنهاية عام ٢٠١٠م، وذلك يعني أن ٨١,٢ مليون من الشبّان في سنّ العمل أصبحوا فعلياً بلا وظيفة (٦).

من كل ذلك نستنتج أن البطالة تعدّ من الأسباب الدافعة للهجرة السرية رغم ما يحف بها من مخاطر يدركها الشباب ويقبل عليها هربا من شبح البؤس. فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن 21 بين15 و ٢٠ %، كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي لعام 2008 وصل إلى نحو15 % أي ما يعادل17 مليون، لكنه يزداد ليصل إلى 40 % بين الفئتين العمريتين [15 – 24] عاما، مما يزيد رقم العاطلين إلى 66 مليون من بين 317 مليون نسمة وهو تعداد العالم العربي(٧).

وما زاد الوضع سوء هو ارتفاع نسبة التمدرس عما كانت عليه في الماضي الأمر الذي أفرز ارتفاع نسبة حاملي الشهادات الذين علّقوا آمالا كبيرة على مؤسسة المدرسة لضمان المستقبل وهي علاقة سادها الكثير من التوتّر وقد بينت عديد القراءات الميدانية تراجع ثقة الشباب في مؤسسة المدرسة كطريق للمستقبل و الرفاه المادي عبر الحصول على وظيفة(٨). وهذا ما سيدفع بدوره نحو مزيد من التأزّم مما سيتسبب في كثرة التوترات وبالتالي السعي إلى البحث عن قنوات حراك اجتماعي جديدة لتكون الهجرة السرية أحد هذه المسارب رغم ما يحيط بها من مخاطر وهذا ما أكده أحمد إسماعيل من خلال قوله:"عدم التناسب بين الزيادة في التعليم العالي وفرص العمل المتاحة"(٩).

فتواصل البطالة بهذه الوتيرة معناه انسداد الأفق لدى الشباب المتطلع لأخذ دوره في الحياة، ومن ثمة بداية توتّر العلاقة بين الدولة وفئة الشباب الذي طالما عوّل على دور سلطة القرار في تشغيله. هذا التوتّر الذي نعاينه من خلال موجات الغضب الجماهيري من انتفاضات وتمردات وآخرها موجة ما يسمى بالثورات في المنطقة العربية أو المحاولات المتكررة للهجرة غير الشرعية، فعلى سبيل المثال فإن أكبر فترة شهدت فيها تونس هجرات سرية مكثفة هي إبان سقوط النظام حيث كانت النسبة بالآلاف الأمر الذي أسفر عن تضمّر السّلط الايطالية.

٢,١,٢ الفقر:

لا تزال القارة السمراء تحتل المرتبة الأولى عالميا في نسبة الفقر رغم التحسّن الطفيف الذي عرفته بعض الدول التابعة لها في مستوى معيشة الأفراد. فأقل نسبة دخل فردي في العالم توجد في إفريقيا وتحديدا في إفريقيا جنوب الصحراء: تفشي المجاعة والصراعات الدائمة التي ساهمت في تردي الأوضاع وهي في جزء كبير منها عائدة إلى عامل الفقر الذي يتجلى بالأساس في انعدام الأمن الغذائي وكثرة الأمراض والأوبئة وما إلى ذلك من آفات تتصل بالفقر وعدم القدرة على مجابهتها.

وإذا ما أردنا أن نفهم علاقة هذا المعطى بالهجرة غير الشرعية فإن جلّ الدراسات تعتبر الفقر عامل طرد أساسي، يدفع الإنسان إلى البحث عن منافذ أخرى للكسب، وزيادة المداخيل، خارج وطنه، ويزيد إلحاح الخروج لديه النمو المتسارع لاقتصاديات الدول الأخرى (١٠).

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد؛ فإن حصة إفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت هي الأكبر إذ بلغت النسبة ٢٩١ مليوناً في إفريقيا جنوب الصحراء أما في شرق إفريقيا؛ هناك ما يُقدّر بنحو ١٧,٤ مليون شخص يعانون عدم الأمن الغذائي على الرغم من تحسّن الوضع عقب هطول الأمطار الغزيرة الجيدة، ومن أهم العوامل التي زادت في حجم البطالة، وأسهمت في تحويلها إلى قوة دفع أساسية لهجرات الشباب، عدم التناسب بين فرص العمل وبين الزيادة المضطردة في التعليم العالي، والذي تخرّج مؤسساته كلّ عام آلافاً من الشباب من حملة الشهادات الجامعية، ليلتحق قسم كبير منهم بطوابير العاطلين، أو يحاولون التحرك بخطوات جريئة لتغيير الواقع عبر الهجرة إلى الخارج(١١).

٢,١,٣ العامل الاقتصادي والاجتماعي:

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة (١٢) في هذا الإطار كنا قد أجرينا عديد المقابلات مع بعض المهاجرين الذين عادوا من إيطاليا بعد أن دخلوها بطريقة غير مشروعة(١٣) وأقاموا فيها مدة طويلة وتحصلوا فيها على وثائق الإقامة، مثلما التقينا صنفا آخر خاض تجربة "الحرقان" ورجع مباشرة بمحض إرادته أو كرها بعد أن تمّ ترحيله من قبل السلطات الإيطالية على ذلك. فتبيّن لنا أن العامل الاقتصادي كان من بين أبرز العوامل التي دفعت بهؤلاء الشباب إلى مغامرة الموت حيث أن نسبة كبيرة من الذين استطلعنا آراءهم وتحدثنا معهم عبّروا عن إدراكهم المسبق بمخاطر المغامرة التي أقبلوا عليها ولكن وفق اعتقادهم فإن الوضع الاقتصادي وحالة العوز التي كانوا عليها هي التي أجبرتهم على ذلك حتى أن بعضهم عبّر عن موقفه بقوله:" الموت واحد، سواء في البر أو البحر" في حين عبّر البعض الآخر منهم بقوله:" أنا بوضعي المادي هذا ميت، فلماذا أهاب الموت في البحر".

إذا ما تفحصنا كل هذه المعطيات، نستنتج أن وتيرة التنمية في البلدان الإفريقية ومنها العربية لا تزيد عن كونها متذبذبة و هشّة خاصة في ظل سياسات حاكمة من أبرز سماتها الفساد أو مثلما عبّر عن ذلك خليل حسن:" لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة و التعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا للتنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية" (١٤).

ومن ناحية أخرى "فإن الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط، بالرغم من تقاربها جغرافيا، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضيقة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش"(١٥). ففي تونس على سبيل المثال نجد أن نسبة ٩٠% من مدخرات البلاد– في الفترة التي تلت الاستقلال وبناء الدولة الوطنية بزعامة الحبيب بورقيبة– كانت تصرف في الساحل والشمال التونسي، في حين ضلّت مناطق الداخل مهمشة تعاني الخصاصة(١٦) ولعلّ ذلك من العوامل المبرّرة لموجات الحراك الاجتماعي التي اجتاحت البلاد وكان آخرها ما حصل بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ والتي رفعت فيها عدّة شعارات تعبّر عن هذا الإحساس بالحرمان وعدم التوزيع العادل لثروة البلاد المنهوبة مثل شعار:" التشغيل استحقاق يا عصابة السُّراق".

إذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني بأنها كافية ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين(١٧). فمعظم البلدان الإفريقية تمثل بلدانا طاردة تحفّز الإنسان على الهجرة غير الشرعية قصد الهروب من شبح البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب الحالم بأوضاع معيشية أفضل وترتفع هذه النسبة في صفوف الشباب فمثلاً ١٤٪ من المغاربة يعيشون تحت خط الفقر بمعدل١ دولار في اليوم، كذلك فإن معدل الأجور لا يكفي في حده الأدنى للاستمرار في حياة مستقرة(١٨).

٢,١,٤ العامل السياسي:

يتميّز الوضع السياسي في القارة الإفريقية في عموميته بالتردي. فهي إما أنظمة شمولية أو ديمقراطيات صورية. فضلا عن كثرة التوترات السياسية و الانتقال اللاّسلمي للسلطة. هذا المناخ السياسي من شأنه أن ينعكس على بقيّة البنى الاجتماعية مثل عدم الاستقرار السياسي واستبعاد الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية ناهيك عن استعبادهم بتوخي وسائل عقاب متعددة يبلغ أقصاها الاختفاء القصري والتعذيب والقتل في ضلّ الصراعات الطائفية والعرقية وهما من السمات الغالبة على الصراع في القارة الإفريقية بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد.

إن هذا الوضع المشحون بالتوتّر من شأنه أن يكون عامل دفع للهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية بصفة خاصة أو الهجرة داخل بلدان القارة نفسها، أي في اتجاه البلدان التي تشهد استقرارا نسبيا(هجرة الأفارقة مثلا نحو المغرب والجزائر أو في اتجاه ليبيا قبل سقوط النظام) ومن هنا "باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية"(١٩).

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد و الاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الديكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة(٢٠).

يمكن الجزم إذا أن التصلّب السياسي الذي تشهده عديد الدول في القارة الإفريقية ساهم بدوره في تدفّق المهاجرين غير الشرعيين الساعين إلى التخلّص من شبح الاستبداد السياسي. وفي هذا الاتجاه اعتبرت منطقة المغرب العربي منطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا وخاصة من منطقة البحيرات الكبرى. ناهيك أن هذه المنطقة تعدّ مصدرا للاجئين نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته. فالمعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين من المغرب، الجزائر و تونس، وجدت في أوروبا ملجأ لها، كما حدث مع هجرة عدد لا بأس به من الجزائريين خلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر(٢١)، بل إن بعض رموز النظام في كل من تونس وليبيا اعتبروا مهاجرين غير شرعيين بدخولهم للجزائر هربا من الحرب(مثال عائشة القذافي وفي السابق محمد مزالي...) كما أن فشل الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع لعدم قدرتها على تقديم برامج لتحقق فيها آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشاكل المصاحبة لها(٢٢).

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار و الأمن. ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثورات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي(٢٣).

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم. فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي الاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ يمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم(٢٤).

٢,١,٥ الحروب و الصراعات:(العرقية، الطائفية و الدينية)

تشكّل النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية واحداً من أكبر العوامل التي تصنع هجرات الأفارقة، خصوصاً "الهجرات داخل إفريقيا"، ويُعرف هذا النوع من الهجرات التي تفرضها ظروف عامة وقاهرة بـ «الهجرة القسرية»، وهي تشمل:

- اللجوء: حيث يخرج الإنسان من بلده إلى بلد آخر مجاور

▪ النزوح: حيث ينتقل الإنسان من منطقة إلى منطقة داخل وطنه، ويُقدّر ضحايا الهجرة القسرية في إفريقيا بـ ٢٥ مليون شخص؛ منهم ١٠ ملايين لاجئ وهو ما يساوي نصف اللاجئين في العالم، و ١٥ مليون نازح(٢٥).

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، كون الاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الإفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة(٢٦) وتضم إفريقيا أكثر من ١٨ دولة تعاني نزاعات داخلية، فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه اسم "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي" (٢٧) فمخيّم الشوشة في تونس الذي استقبل آلاف الفارين من الصراع الدائر في ليبيا تحوّل تدريجيا من مخيّم للاجئين إلى نقطة تدفّع للمهاجرين غير الشرعيين داخل التراب التونسي أو التسلّل بحرا عبر قوارب الموت في اتجاه ايطاليا رافضين الحلول المقدمة إليهم لتسهيل سفرهم إلى بلدانهم الأصلية أو السفر إلى بلدان مجاورة قبلت إيواءهم.

٢,١,٦ العوامل الفردية: طموح الحراك الاجتماعي

لاحظنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع المستجوبين أن جملة من الدوافع الفردية كانت هي الأخرى سببا في الهجرة غير الشرعية وهي عوامل يتداخل فيها الطموح والحلم والتحدي وأحيانا أخرى المجازفة، بمعنى أن المهاجر غير الشرعي له إستراتيجية ينوي تحقيقها فمنهم من يغامر بفعل الإعجاب بمستوى الحضارة في أوروبا وهذه النسبة ترتفع أساسا لدى أولئك الذين تلقوا تعليما جامعيا ومنهم من سئم الاندماج في مجتمعه الأصلي الذي لا يتلاءم وتصوراته، ذلك أن لكل فرد على حد تعبير Denise Jodelet جملة من التصورات استقاها من واقعه المعيش أو من خلال تمثلاته للواقع (٢٨).

فالدوافع الفردية وبغض النظر عن العوامل سالفة الذكر المحفّزة لها، يمكن أن تكون شخصية بحتة، بمعنى طموح الفرد للحراك أو التخلّص من الواقع الذي يعيش فيه يكون عاملا دافعا للهجرة غير الشرعية. ولعلّ من العوامل المساهمة في ذلك من خلال ما استنتجناه من المقابلات هو عودة بعض المهاجرين من أوروبا الذي يتظاهرون بمظاهر الترف وخاصة السيارة واللباس وشراء العقارات وهذا النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر من شأنه أن يدفع بشريحة واسعة من الشباب إلى محاكاتهم فيجازفون بجمع المال والتنسيق مع شبكات التهريب. وفي هذا الإطار فإن جمهور المستجوبين دفعوا مبالغ باهضة تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ د تونسية مقابل مغامراتهم تلك.

ومن ناحية أخرى فإن الانفتاح على الفضاء الخارجي بفعل تطوّر وسائل الإعلام ساهم بدوره في تسهيل اكتشاف نمط العيش والرخاء الذي تعيشه البلدان الأوروبية أو مثلما عبّر عن ذلك أحمد علّو" مشاهد عن عالم ساحر يزرع فيهم الرغبة في الانتقال إليه والهجرة " (٢٩). في هذا الإتجاه، فإن أغلب الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في دول المغرب العربي تؤكد أن نسبة عالية من الشباب وغيرهم من الأطفال والكبار يحلمون بالهجرة السريّة و الإلتحاق بـ"الفردوس المفقود"، والتخلّص من البطالة و الانتظار القاتل. ففي منطقة "بني ملال" وسط المغرب أكد حوالى ٩٦٪ من الذين شملتهم الدراسة حول هذه الظاهرة، أنهم سيلجأون الى "الحراقة" أو "الحريك"، " ولسان حالهم يقول:" ياكلنا الحوت... وما ياكلناش الدود" (٣٠). ونفس هذا الأمر عبّر عنه كلّ الذين قابلناهم، إذ رغم تبدّد أحلامهم فإنهم لا يزالون يصرون على فكرة أن الظروف الحياتية في هذه البلدان التي رجعوا منها أفضل بكثير من جحيم البطالة في تونس ومنهم من عبّر بقوله صحيح أن نظرتنا تبدّلت حول التشغيل في أوروبا وتحديدا في إيطاليا بحكم تدفّق العمالة من أوروبا الشرقية التي تشتغل بأجر أدنى ولكن نمط الحياة و التحضر ومستوى المعيشة يغري كل وافد.

ومن هنا نستنتج مرة أخرى أن البعد الفردي الذي يكمن "في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة السرية" (٣١).

ومما يجدر ذكره–هنا– أن تدني مستوى المعيشة من العوامل المساهمة في نحت شخصية الفرد الطامح إلى الحراك الاجتماعي. فافتقاده إلى حقوقه الأساسية وأبسط الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والعلاج والتعليم...كلها تعدّ من العوامل المتسببة في توتّره الذي يزداد حدّة باكتشافه لنمط الحياة في البلدان الأوروبية ومن هنا تتحوّل "حياته إلى ضرب من ضروب المعاناة الدائمة، ويسعى الإنسان إلى تغييرها بأي شكل، خصوصاً عندما تلوح في أفقه أخيلة عوالم شبه أسطورية مما يسمعه، أو يقرأه، أو يشاهده عبر وسائل الإعلام عن الدول الأخرى"(٣٢).

٢,٢ الأسباب الخارجية:

٢,٢,١ العامل الاستعماري و أكذوبة القرية الكونية:

بادئ ذي بدء يجدر القول، أن مسألة الاستعمار لا تزال قضية افريقية بامتياز، مطروحة في كل الدراسات خاصة تلك المتصلة بالتنمية والاستقلال. فصحيح أن البلدان الإفريقية تحصلت منذ بدايات النصف الأول من القرن ٢٠ على استقلالها وبنت كياناتها الوطنية الهشّة. ولكن مسألة الاستعمار تواصلت بألوان جديدة مثل التبعية والمديونية و السماح للشركات الغربية بالاستغلال العشوائي لمواردها ناهيك عن التبعية السياسية. وازداد الأمر سوء بميلاد النظام العالمي الجديد الذي بشّرت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عام ١٩٩١ على إثر سقوط الاتحاد السوفياتي.

ومما يمكن التوصل إليه مما تم ذكره، أن العالم اليوم مقسّم إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة بل قل على حدّ تعبير Johan Galtung:" أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا" (٣٣) ومثل هذا الوضع نلاحظ بكل يسر من خلال القارة الإفريقية حيث التدخّل العلني للغرب في هذه البلدان إما في صنع قرارها السياسي أو التحكم في مواردها (٣٤) دون الاكتراث بأوضاعها الداخلية بل بالعكس فإن كل مظاهر البؤس والتردي التي تعيشها هذه البلدان الإفريقية من شأنه أن يساهم في إنعاش الاقتصاد الغربي. فالصراعات الدائرة في القارة الإفريقية تتم بسلاح غربي وسياسات الإعمار بعد الهدم تقوم بها أيضا شركات غربية.

ومما يزيد الوضع تأزما كون النظام العالمي الجديد ومن أجل الحفاظ على مصالحه قلّص تدريجيا من حركات الهجرة نحو بلدانه حتى أصبح يضع لها قيودا مجحفة(تقتصر على رجال الأعمال أو الطلبة إذا توفرت لهم نفقات الدراسة: مثلا كندا تطلب على الطالب التونسي ما مقداره ٤٠٠٠٠ د ت أي قرابة ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي) بل وعمدت البلدان الغربية على اتخاذ إجراءات وقائية وأمنية من أجل الحد من الهجرات غير الشرعية بلغ أقصاها إمداد عديد البلدان بمعدات حراسة وأسلحة وإبرام اتفاقيات وتقديم مساعدات مالية مقابل أن تحرس حدودها وتشدّد قبضتها على تحرّك المهاجرين (منحت إيطاليا إلى تونس عديد القوارب البحرية والمعدات مباشرة بعد سقوط النظام في ١٤ جانفي ٢٠١٤ لأن ذلك ترافق مع تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية من السواحل التونسية في اتجاه لامبادوزا الايطالية).

بهذا نفهم، أن دوافع الهجرة السرية تحركها عوامل خارجية ممثلة في العامل الاستعماري بأساليبه الجديدة وخاصة عبر عولمة الثقافة وجعل النموذج الغربي هو النموذج المتفوّق عبر سياسات التنميط المختلفة. فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات

تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد الجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام و الملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته. وأكبر مثال على ذلك ما نعايشه اليوم من خلال النظام التربوي والإعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث.

٢،٢،٢ الفوضى الخلاقة: ظاهرة كونية تغذي الهجرات السرية:

فإذا حصرنا الآن انتباهنا بشكل خاص في الخطاب الأمريكي (٣٥)، فسيتبين، لا محالة، أن النظام الرأسمالي الذي يتبنى الخيار الديمقراطي استفاد كثيرا من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ والتي صاحبتها استقلاليات الدول التي كانت مسرح العمليات الاستعمارية. وهذه الإستفادة نقرؤها من خلال ما صرّحت به رايس:" طبيعة المصالح الأمريكية تقتضي تحريك الركود الذي يسود المنطقة العربية بالقدر الذي لا يسمح بالانزواء الفوري للأنظمة الراهنة (...) إن أمريكا أخطأت على مدى ستين عاماً من الحفاظ على الاستقرار في المنطقة" وفي الحقيقة فإن هذا التصريح وبهذه الكيفيّة من التعدي على السلم العالمي الذي أكّده ميثاق الأمم المتحدة لا يزيد عن كونه امتدادا للخطاب الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة وميلاد النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية، مثلما نطق به جورج بوش:" إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانات ما يكفي لخلق نظام عاملي جديد" (٣٦).

وبعد، فلم يعد قصدنا هاهنا استباق خطواتنا، بل ذلك ما نقرؤه في كتاب فوكوياما " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عندما يتحدّث عن أفول الدولة القومية لصالح الدولة الشمولية وهي في اعتقاده الدولة الديمقراطية الليبرالية (٣٧).

وتأسيسا على ما ذكر فإن الفوضى الخلاقة (٣٨) هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغيّر أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات وخاصة منها السياسية و الاقتصادية، وهي غالبا ما يتم تمويلها من الخارج. حتى وإن كانت عوامل التغيير داخلية فإنه يتمّ استثمارها وتطويعها بما يخدم مصالح الآخر الغربي الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالحه. وعلى هذا النحو فإنها، أي الفوضى الخلاقة التي هي على حد تعبير صموئيل هنتنجتون:"الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتـنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر" (٣٩).

ولعل أبلغ حالة في هذا المضمار ما نقرؤه في الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرتها على زرع بذور الفتنة في العالم. مستخدمة في ذلك الديمقراطية كذريعة لتضليل الشعوب الإسلامية. مثلما تعمل ليلا نهارا على تطوير مناهج عملها وتقنيات تنفيذها قصد خلق نظام عالمي غير مستقر. مما يخلق فجوة في محيطه مستعينة بمراكز البحث الإستراتيجية التي تزودها بالمعلومات اللاّزمة حول كل ما يدور من أحداث في العالم الإسلامي ومنه الشرق الأوسط والمغرب العربي.

ولكن الإشكالية في هذه المسألة التي تقتضي التوقف عندها وفك مغاليقها هي: ماهي علاقة الفوضى الخلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

يجيب أنصار الاتجاه الماركسي عن هذا السؤال من خلال اعتبار الهجرة السرية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة و الذين لا يملكون ذلك. و يشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، و يلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد، فاختلّت توازنات التنمية، و ارتفعت البطالة في الدول كلها (الغنية و الفقيرة على السواء)، و ظهر الفقر، و اشتدت حدة المعاناة، و أصبح الوضع لا يطاق، فبدا الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ الهجرة السرية (٤٠).

إن كثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرا للهجرة، فهي ترى بأنها شملت تحولا كبيرا في التكنولوجيا، وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية، ولقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود، ولكن وكما يرى " سمير رضوان" أن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة(العنصر البشري)، في حين يرى البعض أن ما نشهده الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من حرية انتقال اليد العاملة (٤١).

إذا ما تفحصنا كل هذه المعطيات، نستنتج أن ما يحدث من سخط في القارة الإفريقية إنما له علاقة بظاهرة الفوضى الخلاقة بما في ذلك ما اصطلح عليه "الربيع العربي" أو "الثورات العربية" التي هي صنيعة استخباراتية غربية بامتياز رغم وجود عوامل الداخل. ومن هنا فإن ما تقدّم بيانه يعدّ من الأسباب الكامنة وراء " الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا، كما أفرزت أيضا أزمة النظام التعليمي مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش، ومرارة الضياع فيفضلون أي حل على البقاء في البطالة .فضلا عن توفر عوامل الازدهار، ووجود فرص العمل والانفتاح الاجتماعي وحركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق في دول أوروبا عامة، كلها تعد عوامل جذب لكثير من المهاجرين أملا في الاستفادة ولو بنسبة أقل منها" (٤٢).

الخاتمة:

إننا إذ نصل إلى خواتم بحثنا هذا الذي ينظر في الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية، نقف عند جملة من المعطيات التي تعدّ مدارات اهتمام جذرية وهي أن العوامل المحفّزة على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في القارة السمراء لا يمكن حصرها في دافع واحد بل هي نتاج جملة من العوامل المتداخلة: داخلية وخارجية.

مهما يكن من أمر فإن دراسة مسألة الهجرة غير الشرعية لا بد أن يتمّ في إطار إقليمي ووطني قبل أن يحدث على مستوى دولي. فضلا عن حل عاجل ومدروس للمشاكل الدافعة لها. إذ أن الهجرة غير الشرعية ليست إلا نتاجا لواقع مريض انعكس سلبا على واقع مجتمعاتنا الإفريقية التي بقيت تعاني شتى أنواع التردي والدونية بسبب العوامل التي كنا بصدد شرحها والتي كانت حافزا للهجرة السرية.

من ناحية أخرى فإن قضية الهجرة غير الشرعية لا بد أن يعالج بطريقة موضوعية تراعي العلاقة مع عديد الظواهر الأخرى التي تتفق معها في عديد الخاصيات مثل الإرهاب وحقوق الإنسان والأمن الوطني. وتعد منطقة شمال إفريقيا من المناطق التي تستدعي اهتماما متزايدا سواء من قبل صناع القرار السياسي قصد تأمين المنطقة أو عبر مشاريع بحثية تدرس التداخل بين الهجرة غير الشرعية و باقي العناصر القريبة منها. فإنهاء أسباب الهجرة غير الشرعية ليس بالأمر الهيّن إذا لم تتضافر الجهود، ونعني بذلك التعاون المشترك بين مكونات القارة السمراء بدرجة أولى ومع بعض مكونات المجتمع الدولي بدرجة ثانية.

الهوامش:

١- عبد النور ناجي،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ملتقى قسنطينة 2008، ص. 119.

٢- عثمان حسن محمد نور و آخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص. 15.

٣- أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية، موقع متخصص في شؤون القارة الافريقية، ٧ أكتوبر ٢٠١٢.

٤- نفس المرجع.

٥- بد النور ناجي،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ملتقى قسنطينة 2008، ص. 119.

٦- أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الإفريقية، 7أكتوبر ,٢٠١٢

٧- هشام بشير،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السياسة الدولية، ع 179، جانفي 2010، ص.170.

٨- راجع في هذا الشأن: سعيد الحسين عبدولي، المدرسة والمستقبل في تصورات تلامذة بيئة ريفية: حالة منطقة سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد مثالا تطبيقيا، رسالة دراسات معمقة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تونس،٩ جوان ٢٠٠٦.

٩- أحمد إسماعيل،"قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الافريقية، 7اكتوبر ٢٠١٢.

١٠- عمان للصحافة والنشر والإعلان، "عوامل متداخلة من الفقر والجهل والحروب .. أهم أسباب الهجرة غير الشرعية"، ١٧-١-٢٠١٤، http://main.omandaily.om

١١- نفس المرجع.

١٢- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢

١٣- تعد السواحل التونسية من أبرز المسالك البحرية التي يقبل عليها المهاجرون غير الشرعيون من كافة أنحاء إفريقيا بحكم قربها من منطقة لامبادوزا الايطالية.

١٤- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص,٤٢٤

١٥- محمد غربي، " من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مرجع سابق، ص. 96.

١٦- لمنصف وناس، الدولة و المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة والنشر و التوزيع، تونس ١٩٨٨.

١٧- ساعد رشيد، المرجع السابق.

١٨- أحمد عَلّو، "الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة"، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٢٨٩، تموز ,٢٠٠٩

١٩- رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2008، ص ٦٠.
٢٠- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ص ٤١-٤٢,
٢١- غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص ص ٣٩-٤٠,
٢٢- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، في ملتقى قسنطينة، 2008، ص. ١٢٠.
٢٣- هاشم فياض، أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية، ليبيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٢، ص.٣١.
٢٤- مفيد الزيدي، "أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب"، مجلة العرب الأسبوعي، عدد ٦,٢-٢٠١٠ نقلا عن ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢، ٦٣
٢٥- عمان للصحافة والنشر والإعلان، "عوامل متداخلة من الفقر والجهل والحروب .. أهم أسباب الهجرة غير الشرعية"، ١٧-١-٢٠١٤، http://main.omandaily.om
٢٦- ساعد رشيد، نفس المرجع، ص٦٢.
٢٧- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية ١٩٩٥-٢٠١٠، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية والإعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٠-٢٠١١
٢٨- Denise Jodelet, Les représentations sociales, Paris, PUF, 1991, pp40-49
٢٩- أحمد عَلّو، "الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة"، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٢٨٩، تموز ٢٠٠٩,
٣٠- جمال الشحي: مدن نسكنها ومدن تسكننا، مقال منشور بموقع صحيفة البيان، بتاريخ ١٩ يونيو / ٢٠١٠م – http://www.albayan.ae
٣١- Dumand Perrel ; Idéologies et pouvoirs, ed PUF. Paris. p.91-102,1995.
٣٢- أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الافريقية، 7اكتوبر ٢٠١٢.
٣٣- رقية غربي، سميرة شرايطية، لامية فريجة، الهجرة السرية . بحث سنة أولى ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2007 – 2008 ، ص . 7
٣٤- تصاعدت أصوات في تونس بعد سقوط النظام تطالب بفتح ملف الطاقة الذي بل غامضا لعقود وتبيّن من جملة القراءات المقدمة أن شركة بريتش غاز بالتحالف مع جيوب الفساد داخل البلاد التونسية تستنزف الموارد الغازية من تونس وقد نشر في موقع التواصل الاجتماعي ما يلي:" إنتاج تونس من النفط هو ٤٢٣ ألف برميل نفط يومي و ليس نفطا عاديا، نفطنا هو من النوع الرفيع يستهلك وقودا للطائرات أي بمعنى أن برميل نفط تونسي يعادل٥ براميل نفط من النوع العادي حسابيا لبرميل يساوي ما

بين ١٠٠ دولار إلى ١١٠ دولار ١٠٠ في ٥ أي ٥٠٠ دولار أقل أو أكثر ٤٢٣ ألف برميل في ٥٠٠ دولار ياسر فلوس الأرقام الرسمية تقول ٧٥ ألف برميل ما يقع نهبه يوميا هو ٤٢٣ ألف نقص ٧٥ ألف ستجد حجم السرقة اليومية بين الأجنبي و لوبيات الفساد في تونس لسنا بلدا فقيرا بل بلدا منهوبا من الخونة في الداخل و من مافيا الفساد في الخارج"

٣٥- سعيد الحسين عبدولي، الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣,

٣٦- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، ٢٩ جانفي ١٩٩١، أثناء حرب الخليج الثانية.

٣٧- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، مجموعة مترجمين، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٣٣,

٣٨- سعيد الحسين عبدولي، الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣,

٣٩- إبراهيم كريم، الفوضى الخلاقة دليل إفلاس، موقع قناة المنار.

٤٠- إبراهيم محمد عياش، " الهجرة غير الشرعية، الجزء 02، الحوار المتمدن، ع 2386، في : 27 / 08 / 2008 ، من موقع : www.alhewar.org/debat/show.art يوم : 28 / 11 / 2010

٤١- سمير رضوان ، " هجرة العمالة في القرن 21 " السياسة الدولية ،المجلد 41 ، ع 165 ، يوليو 2006 ، ص ٤٦ .

٤٢- الطيب كامش، الشراكة الأمنية في حوض المتوسط .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية – وهران - قسم العلوم، 2008 ، ص ص . 156 – 157.

البيبليوغرافيا

المراجع:

١. المنصف وناس، الدولة و المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة والنشر و التوزيع، تونس ١٩٨٨.
٢. اليوسف عبد الله بن عبد العزيز؛(٢٠٠٢)، أساليب التطوير في البرامج و المناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة، الطبعة الأولى، الرياض، مركز الدراسات و البحوث، ٢٠٠٢.
٣. علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ط 2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
٤. فيوليت داغر، الهجرة.. إشكاليات وتحديات.. فرنسا نموذجا، أوراب، الأهالي، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٥. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، مجموعة مترجمين، بيروت، ١٩٩٣.
٦. خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

1. Dumand Perrel ; Idéologies et pouvoirs, ed PUF. Paris. p.91-102,1995.

الرسائل العلمية:

١. الطيب كامش، الشراكة الأمنية في حوض المتوسط .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية – وهران - قسم العلوم، 2008 .

٢. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية ١٩٩٥-٢٠١٠، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية و الإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٠-٢٠١١.
٣. غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
٤. رقية غربي و آخرون، الهجرة السرية، بحث سنة أولى ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 – 2008.
٥. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢.
٦. سعيد الحسين عبدولي، المدرسة والمستقبل في تصورات تلامذة بيئة ريفية: حالة منطقة سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد مثالا تطبيقيا، رسالة دراسات معمقة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تونس،٩ جوان ٢٠٠٦.

المواقع الالكترونية:

١. أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الافريقية، 7اكتوبر ٢٠١٢.
٢. إبراهيم محمد عياش، " الهجرة غير الشرعية – الجزء 02 – ". الحوار المتمدن ،ع 2386 ، في : 27 / 08 / 2008 ،من موقع : www.alhewar.org/debat/show.art يوم : 28 / 11 / 2010
٣. منعم زيدان صويص الإبحار إلى الهلاك، الحوار المتمدن-العدد: ٤٢٦٦ - ٢٠١٣ / ١١ / ٥ - ٢١:١٧ المحور :الهجرة ، العنصرية ، حقوق اللاجئين ،و الجاليات المهاجرة .
٤. محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، إعداد: قسم البحوث والدراسات الجزيرة ١١-٣-٢٠٠٥
٥. جمال الشحي، "مدن نسكنها ومدن تسكننا"، مقال منشور بموقع صحيفة البيان، بتاريخ ١٩ يونيو / ٢٠١٠ – http://www.albayan.ae

الصحف والمجلات:

١. محمد زين الدين، مجتمع المواطنة، المغرب، مجلة فكر و نقد، ٢٥، ٢٠٠٥
٢. سمير رضوان ، " هجرة العمالة في القرن 21 " السياسة الدولية ،المجلد 41 ، ع 165 ، يوليو 2006 ..
٣. مغاوري شلبي ، "الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة ".السياسة الدولية ، ع 165، يوليو 2006.
٤. إسماعيل آدم: الهجرة من إفريقيا إلى إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٢٨، الجمعة ٩ مارس٢٠٠٧.
٥. مفيد الزيدي، أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب، مجلة العرب الأسبوعي، عدد ٢، جوان ٢٠١٠.

٦. عمان للصحافة والنشر والإعلان، "عوامل متداخلة من الفقر والجهل والحروب .. أهم أسباب الهجرة غير الشرعية"، ١٧-١-٢٠١٤، http://main.omandaily.om

٧. هشام بشير،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السياسة الدولية، ع 179، جانفي 2010.

٨. عثمان حسن محمد نور و آخرون، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

٩. عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، في ملتقى قسنطينة، 2008.

١٠. مجلة دراسات و أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣.